تابعة لـ «أجيليتي» تفوز بعقد في المغرب

قالت شركة أجيليتي للمخازن العمومية إن شركة ناشونال لخدمات الطيران المملوكة بنسبة 95٪ فازت بحق امتياز من قبل المكتب الوطني بالمغرب لتقديم خدمات لكبار الشخصيات وإدارة جميع صالات الانتظار وعددها 16 في مطارات المغرب الستة.
وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أن مدة العقد محددة بـ 10 سنوات بإيرادات تبلغ نحو 250 مليون دولار أميركي.
وقالت الشركة في البيان إن إيرادات العقد سيكون لها انعكاس على الإيراد العام للشركة خلال فترة العقد.

تعرّف على أبرز ما جاء في المشروع.. وأهدافه وأهميته لسوق المال

«صانع السوق» اقترب.. هل يحل أزمة سيولة البورصة؟

شريف حمدي

يبدو أن نظام صانع السوق وصل إلى مرحلة الحسم في انتظار إشارة البدء من قبل هيئة أسواق المال لإطلاقه، حيث بدأت شركة بورصة الكويت في تلقي الملاحظات على قواعد «صانع السوق» التي طرحتها لاستطلاع آراء المعنين قبل 11 الجاري، تمهيدا لإقرار صانع السوق في الموعد المقرر ضمن الخط الزمني لتطبيق الأحكام الانتقالية في سوق المال.

واعتبر مراقبون هذه الخطوة إيجابية، وتأتي في إطار حرص هيئة أسواق المال وشركة البورصة على مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة في تحسين أداء السوق وتبني منهج يتسم بالشفافية يتفق مع أفضل الممارسات العالمية.

ونظام صانع السوق كما هو معمول به في أسواق المال العالمية هو عبارة عن جهة مرخصة لها تهدف لتوفير السيولة (عرض وطلب)، على ان يكون لدى صانع السوق القدرة على تداول ورقة مالية ما، وتحمل مخاطرة الاحتفاظ بحجم معين من الأسهم كمخزون لديه أو بيع تلك الورقة التي يعمل كصانع سوق لها من المخزون المتاح لديه.

البورصة تعول على نظام صانع السوق المنتظر إقراره في نوفمبر المقبل.. فهل ينجح في حل معضلة السيولة؟

أهمية صانع السوق

ويقوم صانع السوق بالعمل باستمرار على عرض سعر لسهم معين هو متخصص به، أو أكثر، بهدف تحقيق طلب وعرض «سيولة» على ذلك السهم أو تلك الورقة.

وليس من مهام صانع السوق التأثير على سعر السهم صعودا وهبوطا أو دفعه في اتجاه معين، حيث إن عمله يقتصر على تلبية الطلب والعرض وتقليص الفجوة بينهما ويحصل على ارباحه من خلال الفرق بين أسعار العروض والطلبات التي يقوم بتنفيذها.

معضلة تواجه التنفيذ.. محدودية الشركات الاستثمارية المليئة لصناعة السوق

وجود مشغل عالمي سيزيد كفاءة السوق وصناعته

تناقص السيولة

وفي سوق الكويت المالي باتت الحاجة ملحة لتوفير صانع للسوق في ظل انحدار السيولة إلى مستويات ما قبل 15 عاما أو يزيد، حيث تراجع حجم التداول إلى 2,8 ملايين دينار في إحدى جلسات سبتمبر الماضي، وهو مؤشر خطير على هجرة الاستثمارات لأكبر وعاء استثماري في البلاد.

ورصدت «الأنباء» التناقص الملحوظ في متوسط السيولة في البورصة الكويتية في آخر 3 سنوات، وهو على النحو التالي:

- في 2015 كان متوسط السيولة اليومي 15,9 مليون دينار.
- في 2014 معدل السيولة كان عند 25 مليون دينار.
- في 2013 متوسط السيولة في البورصة الكويتية كان عند 45 مليون دينار.
- وبنهاية الربع الثالث من العام الحالي بلغ متوسط السيولة اليومي 10,7 ملايين دينار، وهو أمر لا يتماشى مع تطلعات السوق الذي يسعى للترقية للأسواق الناشئة، كما أنه يتأهب للخصخصة كأول سوق مالي بالمنطقة يكون مملوكا للقطاع الخاص.

ليس عصا سحرية

وقال عيد الشهري المدير العام لشركة الأجيال القادمة لـ «الأنباء» إن صانع السوق ليس عصا سحرية لحل أزمة السيولة بالبورصة الكويتية، فهو أداة من أدوات حل الأزمة التي يمكن التغلب عليها حال توافر ما يلي:

1 ـ زيادة أرباح الشركات المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على أسهمها نظرا لوجود توزيعات نقدية.

2 ـ ارتفاع أسعار النفط، حيث من شأن ذلك زيادة النقد بالدولة بما يمكنها من زيادة الإنفاق على المشاريع وتنشيط مجمل الأوضاع الاقتصادية.

3 ـ وجود شركات عائلية ونفطية بالبورصة الكويتية، فوجود مثل هذه النوعية من الشركات يزيد الفرص الاستثمارية، وبالتالي زيادة السيولة بشكل كبير مقارنة مع أحجام السيولة الحالية.

وحول قدرة صانع السوق على انتشال سوق الكويت المالي من عثرته على مستوى ضعف السيولة، أفاد المحللون بأن الإشكالية تكمن في محدودية الشركات الاستثمارية المليئة التي ستقوم بهذا الدور، كما أن الأمر مرهون بالأرباح المحققة من عمليات صناعة السوق.

ومن الممكن أن تزداد تراخيص صناعة السوق على المدى البعيد مع خصخصة البورصة الكويتية نظرا لوجود مشغل عالمي سيجعل سوق الكويت المالي أكثر احترافية.

أهم ما جاء بمسودة مشروع صانع السوق

من أبرز ما جاء في المسودة التي طرحتها شركة البورصة حول قواعد صانع السوق ما يلي:

- يسجل صانع السوق لدى الهيئة لمزاولة نشاطه على ورقة مالية مدرجة لمدة سنة قابلة للتجديد، ولا يحق له طلب إعفائه من مزاولة نشاطه على هذه الورقة خلال الـ 3 أشهر الأولى من بدء مزاولته لنشاطه عليها.
- يلتزم صانع السوق بتوفير الحد الأدنى من المبالغ النقدية المخصصة لأنشطة صناعة السوق على ورقة مالية معينة وذلك طوال فترة سريان الترخيص.
- لا يجوز لصانع السوق القيام بعمليات البيع على المكشوف إلا في حال تغطية عملياته من خلال إقراض واقتراض الأسهم من وكالة المقاصة.
- يجوز ان تتضمن اتفاقية صانع السوق والاتفاقيات التي يبرمها صانع السوق مع الوسطاء تنظيما يعطي مميزات أو خصومات فيما يتعلق بمقدار وكيفية تحصيل العمولات والرسوم التي يتم تقاضيها نتيجة مزاولة أنشطة صانع السوق.

«المقاصة» جاهزة لتطبيق النظام

اكدت مصادر قريبة من الشركة الكويتية للمقاصة أن الشركة باتت جاهزة لتطبيق نظام صانع السوق في نوفمبر المقبل، وهو الموعد المحدد من قبل هيئة اسواق المال ضمن الخط الزمني لتطبيق الأحكام الانتقالية في سوق المال.

المهام الرئيسة لصانع السوق

- توفير الطلبات والعروض للأسهم في السوق.
- توفير أسعار بشكل مستمر وحقيقي.
- توفير الكميات اللازمة سواء في حالة الشراء أو البيع.
- استكشاف سعر التوازن للسهم من خلال إدخال طلبات وعروض.

آلية العمل

يعمل صانع السوق وفق آلية تحديد سعر السوق، وذلك في حالتين: الأولى عند وجود عرض أكبر من الطلب، وهنا عليه وضع طلبات شراء لسحب المعروض، والثانية عند وجود طلب أكبر من العرض، وهنا عليه وضع طلبات بيع لتوفير السيولة.

الصالح: اجتماعات صندوق النقد ركزت على برامج تخدم الكويت

صندوق النقد: خطة الإصلاح في الكويت «تسير بالاتجاه الصحيح»

كونا: أكد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي مسعود احمد أن الحكومة الكويتية «تسير في الاتجاه الصحيح» من خلال خطتها المبنية على ستة بنود للإصلاح المالي.

وقال أحمد خلال مشاركته في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين إن الخطة «تهدف من وجهة نظرنا الى معالجة جميع العناصر المختلفة بطريقة معقولة جدا».

وأشار الى أن الوضع المالي الحالي في الكويت يعاني عجزا في النمو والمشاريع الخاصة والمشاريع غير النفطية مقارنة بالعام الماضي، وذلك رغم امتلاك الدولة مخزونات، موضحا أنه «بات من الضروري عليها الآن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحل هذه المعضلة».

وذكر أن هذا الحل يتلخص في ثلاثة جوانب، وهي محاولة تحقيق التوازن في الميزانية بطريقة تدريجية وتحسين كفاءة استهلاك موارد الطاقة والعمل على التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص.

وأضاف أن دول مجلس التعاون عليها معالجة الخلل في التوازن بميزانياتها ولاسيما المصروفات التي تعتبر اكبر بكثير من الدخل وان عليها البحث عن مصادر تمويل جديدة.

كما اشاد بالخطط الطموحة التي تتبناها هذه الدول لجعل اقتصاداتها أقل اعتمادا على النفط، وبالتالي إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، مؤكدا أن ذلك سيقلل اعتماد الشركات على بيع منتجاتها للحكومة.

هل تستمر الكويت في خطة الإصلاح المالي وفق الخطة المرسومة؟

الوضع المالي الحالي بالكويت يعاني عجزاً في النمو والمشاريع الخاصة

الحكومة لن تتحمل عبء توظيف جميع الشباب أثناء عملية تقليل الإنفاق

وأوضح أحمد أن إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص سيسهم ايضا في توفير الفرص الوظيفية للشباب، بيد ان الحكومة لن تكون قادرة على تحمل عبء توظيف الجميع اثناء عملية تقليل الانفاق.

وأعرب عن تأييده للخطط التي تهدف الى زيادة الإيرادات من خلال إدخال الضرائب بجميع أنواعها ولاسيما ضريبة القيمة المضافة.

من جانبه، أكد المدير التنفيذي وعميد مجلس المديرين التنفيذيين لدى البنك الدولي د.ميرزا حسن أهمية الاصلاح الاقتصادي والمالي لخدمة المواطن الكويتي.

وقال إن برنامج الإصلاح الذي تتبناه الكويت «يجب ان يطبق الآن، وإلا ستدفع الدولة الثمن لاحقا»، مؤكدا أن دول الخليج تخطو الخطوات ذاتها.

وأشار الى أن البنك الدولي يسهم في عدة برامج خاصة بالكويت احدها تعديل مشاريع قوانين كثيرة الى جانب نقل الخبرات المكتسبة من الدول الاخرى، مؤكدا أن ذلك سيكون له مردود ايجابي في القريب العاجل.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح إن اجتماعاته مع مسؤولي صندوق النقد والبنك الدوليين تركزت على مناقشة جميع برامجهم الخاصة بالكويت.

جاء ذلك في تصريح خاص أدلى به الوزير الصالح قبيل مغادرته العاصمة الأميركية (واشنطن)، حيث شارك في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وذكر الوزير الصالح أن من ضمن هذه البرامج «رفع كفاءة إدارة الأراضي العامة وتطوير التعليم ورفع كفاءة وفعالية جهاز المنافسة».

وأضاف أن صندوق النقد والبنك الدوليين «قدما وجهة نظرهما الخاصة بالاقتصاد العالمي والصعوبات الجمة التي يواجهها وادت بدورها الى خفض توقعاتهما بنسب النمو، كما قدما قراءتهما للاقتصاد الوطني ومستقبله والخطوات التي أقرت بوثيقة للإصلاح المالي وضرورة تفعيل آليات مراقبة على تنفيذ هذه الوثيقة حتى تكون فاعلة وفعالة».

انس الصالح

هبط 15٪ منذ يونيو الماضي

سقوط حر للإسترليني.. هوى إلى 0,374 فلس

أحمد موسى

واصل الجنيه الإسترليني السقوط الحر بفعل مخاوف من خروج «صعب» لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي ليبلغ أمام الدينار الكويتي نحو 0,374 دينار، وهي مستويات تاريخية تعد الأدنى منذ سنوات طويلة، فيما هوى الجنيه لأدنى مستوى في 31 عاما أمام الدولار الأميركي.

ومنذ تصويت البريطانيين على الانفصال من الاتحاد الأوروبي في يونيو الماضي، هوى الجنيه الإسترليني بنحو كبير بلغ 15٪ مقابل الدينار حيث بلغ حينها مستويات 0,443 دينار.

وتملك الكويت استثمارات كبيرة في المملكة المتحدة، حيث تتركز 4,2٪ من إجمالي استثمارات صندوق الثروة السيادي للكويت في بريطانيا، حيث يقدر معهد صناديق الثروة السيادية العالمية حجم الاستثمارات الكويتية في بريطانيا بنحو 25 مليار دولار، فيما تقدر حجم أصول الصندوق السيادي للبلاد بنحو 592 مليار دولار.

وتتركز غالبية الاستثمارات الكويتية في بريطانيا بقطاعات البنية التحتية والعقار كان آخرها مشاركة الهيئة العامة للاستثمار ضمن كونسورتيم في شراء مطار لندن سيتي في صفقة تقدر بنحو 2,2 مليار جنيه إسترليني.

وخلال السنوات الثلاث الماضية سرعت الكويت من وتيرة ضخ استثماراتها بالسوق البريطاني، حيث ذكرت تقارير بريطانية أن الهيئة العامة للاستثمار الكويتية أعلنت ضخها استثمارات بنحو 5 مليارات دولار خلال الفترة من 2014 وحتى 2017. ولدى الكويت مكتب استثمار في العاصمة البريطانية (لندن) يدير استثمارات بمليارات الدولارات في جميع أنحاء أوروبا تتمثل في عقارات ومحافظ استثمارية في الأسهم والسندات. وعلى الجانب الآخر، يسهم التراجع الكبير للجنيه الإسترليني في انتعاش السياحة الكويتية إلى لندن، حيث ستقل تكلفة السفر بعد تراجع العملة الإنجليزية أمام الدينار الكويتي.

ويشغل السفر بهدف التسوق حيزا كبيرا من رحلات الكويتيين، كما أن معظمهم يقيمون في لندن سعيا للتسوق بين متاجر شارع اكسفورد المتنوعة ومنطقة نايتسبريدج التي يقع فيها متجر هارودز الشهير، حيث لجأت العديد من المحال التجارية خاصة في بعض المناطق الراقية في العاصمة لندن إلى تبني أساليب تلبي متطلبات السائح الخليجي وترعى خصوصياته الثقافية.

ويرجح مراقبون تأثرا كبيرا لقطاع العقارات البريطاني مع اتمام الخروج من الاتحاد الأوروبي في مارس المقبل وهو ما سينعكس على المستثمرين بالكويت، حيث يعد الكويتيون من أكبر مشتري العقارات البريطانية حيث تصل متوسط صفقات الأفراد الكويتيين من العقار البريطاني نحو 40 مليون جنيه إسترليني سنويا، فيما يبلغ حجم الصفقات العقارية للأفراد الخليجيين نحو 150 مليون جنيه إسترليني كل عام.

وكشف اتحاد غرف التجارة البريطانية في بحث أجراه مؤخرا أن الاقتصاد البريطاني يفقد قوته الدافعة مع تباطؤا ملحوظا في قطاع الخدمات وانزعاج مجالس إدارات الشركات بفعل شكوك حول المستقبل عقب تصويت البلاد لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وقال اتحاد غرف التجارة البريطانية في مسحه الاقتصادي الفصلي الذي يشمل سبعة آلاف شركة والذي يعد الأكبر من نوعه إن المقاييس الرئيسية لاستثمارات الشركات والثقة في الأعمال بلغت أدنى مستوى لها في أربعة أعوام في الربع الثالث.

وقال اتحاد غرف التجارة البريطانية إن مسحه الأخير، الذي أجري في الفترة بين 22 أغسطس و12 سبتمبر، يتماشى مع التوقعات بأن النمو الاقتصادي في 2017 سيصل إلى 1٪ فقط ما يمثل نصف متوسط معدل النمو منذ الركود الاقتصادي بين عامي 2008 و2009.

وقال نحو 40٪ من المديرين الماليين إنهم يتوقعون خفض استثماراتهم على مدى السنوات الثلاث المقبلة وذلك انخفاضا من 58٪ بعد الاستفتاء بينما توقع 46٪ تباطؤ التوظيف انخفاضا من 66٪ سابقا.